

تكفل بعلبك الهرمل ؛ الدولة مسؤولة عن أمن المحافظة وأهلها



اجتماع التكتل

شدّد «تكتل نواب بعلبك الهرمل» على ضرورة تقوية الفرص على من يعيشون في القوضى ويستثمرون عليها، مؤكدة أنّ «الدولة هي المسؤولة عن أمن المحافظة وأهلها الأمنين المخلصين المضحّين».

جاء ذلك في بيان بعد الاجتماع الدوري للتكتل في بعلبك برئاسة النائب حسين الموسوي وحضور وزير الصناعة حسين الحاج حسن، والنواب: نوار السالحني، علي المقداد، كامل الرفاعي، مروان فارس ووليد سكرية، وتمّ البحث في تطورات الأوضاع الأمنية والحياتية والمعيشية في بعلبك الهرمل.

استهل البيان الذي تلاه النائب السالحني بتوجيه «تحية إكبار وإجلال إلى الإمام المغيب السيد موسى الصدر وأخويه الشيخ محمد يعقوب والسيد عباس بدر الدين أعادهم الله بخير، ويطلب من الدولة اللبنانية تحلّ مسؤولياتها بجدية في ما يخصّ هذا الملف».

وتوقّف التكتل عند تطورات الأوضاع الأمنية التي تتعرّض لها منطقة بعلبك الهرمل، فاعتبر «أنّ الاعتداءات والتهديات والإساءات التي طاولت الأبرياء ومقامات دينية ومدارس هي عمل إنساني، أراه منقوذه الإساءة إلى نمोज العيش الواحد بين اللبنانيين، وتشويه صورة المنطقة وأغراقها في القوضى التي تُخدّم أعداء لبنان من الصهاينة والتكفيريين، وهذه الاعتداءات مضافة إلى العدوان اليومي الذي يمارسه البعض تارة بإطلاق النار بمناسبة وغير مناسبة فتؤذي الناس في حياتهم وأرزاقهم ومعيشتهم، وتارة أخرى بممارسة مهتة الخطف على الهوية العالية، وثالثة بالاعتداء على منابع المياه وإمداداتها في المنطقة وفرض الاتوات على بعض المناطق التي تعاني نقصاً حاداً

في الماء، كلّ ذلك يجري على مرأى من مؤسسة مياه البقاع وبعض الأجهزة الأمنية المتعاقسة عن تحلّ مسؤولياتها». وتابع: «كلّ هذه الأمور مجتمعة تجعل تكتل نواب بعلبك الهرمل يسأل الحكومة بوزاراتها المعنية وأجهزتها الأمنية كافة عن دورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار الحرية للمنطقة، وعن دورها في ملاحقة الجناة والمرتكبين وسوقهم إلى العدالة، والضرب بيد من حديد على هذه الظواهر الغريبة والطائرة التي تتلأل من الكرامات والحريات، وتعمل على تشويه الوجه الحضاري للمنطقة. فالدولة هي المسؤولة عن أمن بعلبك – الهرمل وأهلها الأمنين المخلصين المضحّين».

وإذ حيا التكتل «الحريصين والغيرارى على السلم الأهلي في المحافظة»، أهاب «بالجميع على المستوى الوطني ارتقاء إلى مستوى المسؤولية، وتقويت الفرص على بعض الأشخاص الذين يعيشون ويعيشون بالفوضى ويستثمرون عليها».

وناقش التكتل موضوع سجلات النفوس في محافظة بعلبك الهرمل، وطالب المديرية العامة للأحوال الشخصية «بالإسراع في معالجة مسائل ملحّة تتعلق بتسهيل أمور المواطنين اليومية»، داعياً المعنيين إلى «معالجة هذا الملف بكلّ المسؤولية وبصورة استثنائية وعادلة». وبحث التكتل موضوع البناء في المحافظة، وطالب الوزراء المعنيين «بإيجاد حلول عاجلة وضرورية واستثنائية لحلّ هذه المعضلة، وتسهيل الأمور على المواطنين الذين يعانون المرّ، ومنعاً لاستغلالهم، كما طالب الحكومة بالإسراع في معالجة ملف الضمّ والفرز في القاع ويوينش والهرمل».

لجنة الأسير سكاف تزور «الجهاد» و«فتح الانتفاضة»

التلاحم اللبناني الفلسطيني المقاوم في مواجهة العدو الصهيوني والذي كان الأسير يجسّي سكاف من أوائل من جسّد هذا التلاحم بالدم المقاوم الذي حقق الانتصارات الكبيرة للمقاومين الشرفاء على العدو الغاصب». وطالب جمال سكاف، باسم الوفد، الفصائل الفلسطينية «بالوحدة ورفع الصوت والبندقية معاً لتحرير الأرض والأسرى»، معتبراً أنّ «هذا هو الخيار الوحيد القادر على مواجهة العدو». وأكد «التضامن مع الشعب الفلسطيني ودعم قضيته المحقّة لاستعادة كامل الأرض الفلسطينية المحتلة».

البناء

المؤتمر القومي العربي يعنى المتوكل

الإدارية في مدينة الحديدة، ثم انتدب للعمل العسكري إلى مدينة معبر جنوبي مدينة صنعاء.

وعلى المستوى الدبلوماسي فقد اعتبر عميد الدبلوماسيين في لبنان بسبب ضموه عدة سنوات.

وعرضت الإمارة العامة في بيان النعي بعض المحطات البارزة في حياة المتوكل، ولا سيما على الصعيد اللبناني، مشيرة إلى أنّ «بالرغم من الحرب الأهلية، لم يغادر بيروت إلا بعد الوحدة اليمنية عام 1990، ليعود إليها سفيرا عام 1998، ويستمر فيها عدة سنوات ويقيم أوفق العلاقات مع سياسيين ومثقفين وإعلاميين ووجوه اجتماعية لبنانية، بالإضافة إلى دور غير معلن لعبه في الوصول إلى اتفاق الطائف عام 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان».

وأضافت: «القديد أحمد محمد أحمد المتوكل ضابط عسكري وديبلوماسي تولى العديد من المناصب حيث كان بعد قيام ثورة 26 سبتمبر التي أطاحت بالنظام الملكي عام 1962، قائدا عسكريا في منطقة وشحة، ثم انتقل إلى محور عبس، ثم عين قائداً في منطقتي (الخمسين) و (الحمرق) في بلاد حجة، ثم رئيسا للقاعدة الخارجية».

مدير الإدارة الاقتصادية والمنطقة الدولية، ورئيس دائرة الشؤون الفنية في وزارة الخارجية عام 1984. -سفيراً لليمن في لبنان عام 1990. -سفيراً لليمن في قبرص عام 1994. -سفيراً لليمن في لبنان للمرة الثانية عام 1998. -عضوا في مجلس الشورى في عام 2002».

وذكر البيان أنه بالإمكان القيام بواجب التعزية بالاتصال على العنوان التالي:

د. عمال أحمد المتوكل 00967736999933
البريد الإلكتروني:
abdulhamidalhaddi@hotmail.com

وهاب يحمّل القضاء مسؤولية صحة أبو حمزة وجنبلاط يدعي عليه اليوم

فإنّ القضاء هو الذي سيكون مسؤولاً عن هذا الأمر ولن نتسامح أبداً بل سنعتبر الأمر اغتياً لمقصوداً، ناداً أنّ الأوان لإفقال هذه المهزلة». وختم: «كنت أوّد أن أبقي صامتا حيال هذه القضية كي لا أخرج أحداً، لكن الظلم بلغ الذروة وهذا ما لا نقلل به، فلنعالج هذا الأمر والألسيون لنا كلام آخر مع القضاء ومع الذين يحاولون أن يكونوا ألعوبة داخل هذا القضاء». ورد المكتب القانوني لجنبلاط في بيان على وهاب اعتبر أن ما ادّلي به الأخير «شكّل دخلاً فاضحاً في عمل القضاء ومحاوله للتأثير على عمل القضاة وتهديدا واضحا لهم عبر تحميلهم المسؤولية عن سلامة السيد أبو حمزة كما زعم وهاب. في حين إنّ القضاء أوقف أبو حمزة في المستنقى، سواء كان مريضاً أو مئارضاً».

وأضاف المكتب: «بناءً على ذلك، سوف يتقدّم الوكيل القانوني للسيد وليد جنبلاط بدعوى ضدّ السيد وّيام وهاب صباح الغد (اليوم) وعلى كل من بيئت التحقيق تدخله في عمل القضاء والتحويل له، بجرائم المواد 382 بتهميد القائمين بمهمة قضائية بالإضافة إلى سائر الجرائم التي ارتكباها السيد وهاب بتصريحه هذا، ولا سيما القذح والذمّ والتشكيك بالأحكام القضائية».

ممثلة المفوضية العليا للاجئين تطع على سير برامج مؤسسة عامل

اطلعت ممثلة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ميري جبرار على سير البرامج الإنسانية التي تنفذها «مؤسسة عامل الدولية»، بالتعاون مع المفوضية وشركاء آخرين، خلال زيارة أجرتها إلى مركز مؤسسة عامل الرئيسي ولقائها رئيس المؤسسة والمنسق العام لتجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان الدكتور كاهل مهنا.

وحيث جبرار أثناء الزيارة، «الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسة عامل وبقاى منظمات المجتمع المدني اللبنانية والفلسطينية».

وأشارت إلى أنّ المفوضية «تعاني من صعوبات لتأمين دعم ومساعدات للبنان، ولكن هناك فرصة جديدة تعمل عليها المفوضية، عبر البنك الدولي، لتقرير خطة دعم للمجتمع اللبناني المضيف». وأكدت مهنا، من جهته، أنّ «مؤسسة عامل المدنية غير

تتعهد على ضوء تحذير رئيس الحكومة تمام سلام

أول من أسس من أن الحكومة إن لم تكن منتجة فلا لزوم للانقعاد بعدها، وعلى وقع تظاهرات حملة «طلعت رحبتكم، في عطلة الاسبوع الفاتت في رياض الصلح ضد أزمة النفايات التي أفضت عروض المناقصات في شأنها، لاتخاذ قرارات ينذر أنها ستكون بداية أزمة جديدة، جراء المحاصصة التي أفضت إلى فوز شركة «جهاد العرب» بمناصفة النفايات في منطقة البقاع بسعر 148.95\$ للطن، في حين فازت شركة «الجنوب للإعمار، التابعة لرياض الأسعد بمناقصة النفايات في الشوف وبييدا والعراب وسعر 115\$ للطن، وفازت شركة «ورد» التابعة لشريف وهي بمناقصة الجنوب للنفايات بسعر 151\$ للطن، وفازت شركة «سايكو اندفكو» بمناقصة النفايات في المتن وكسروان وجيل بسعر 171.6 دولار أميركي للطن، وفازت شركة «لافاجيت» بمناقصة النفايات في بيروت التابعة لظوان أزعور بسعر 168.63 دولار أميركي للطن الواحد، وشركة «باتكو» في الشمال بسعر 189.3\$ للطن.

وأكدت مصادر مطلعة لـ«البناء» أنّ أسعار الشركات الفائزة في العروض المالية لمناقصات النفايات هي أعلى من أسعار شركة سوكلين. واستغربت كيف تقبلت الدولة التي تعاني عجزاً مالياً عن مناقصة النفايات الفائزة بهذه الطريقة. وطالب رئيس مجلس النواب نبيه بري بإعادة النظر بمناقصات ملف النفايات نظراً لتأسعار المرتفعة وتحميلها الخزينة أعباء إضافية كبيرة والا إلغاء المناقصات بالكامل.

القرارات بالأكثرية

وأكدت مصادر وزارية لـ«البناء» «أنّ جلسة مجلس الوزراء لن يكون على جدول أعمالها غير بند النفايات وإمضاء عكار»، لافتة إلى «أن المناقصات تدرج ضمن قرار الحكومة ومن المفترض أنّ تقر لإنقاذ الناس وليس لإنقاذ الحكومة». وشددت المصادر على «أنّ رئيس الحكومة سينيخد القرارات بالأكثرية وليس بالإجماع.

وأكد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس لـ«البناء» أنّ اليوم «سيهبط كل شيء حيث سيتمّ البحث في تأمين مطامر في الدرجة الأولى، ولن तरह أي قضايا أخرى خلال الجلسة، لا آلية العمل ولا التعيينات العسكرية».

في المقابل أكد وزير التربية والتعليم العالي الياس بوصب «أنّه لا يمكن أن يكون شريكاً في الموافقة على مناقصات أزداد فيها الهدر العام تحت ضغوط مفتعلة من قبل المستفيدين داخل السلطة كانوا أو خارجها».

المراسيم العادية تفترض

توقيع كل الوزراء في غياب الرئيس

ورفض وزير الدولة لشؤون مجلس النواب محمد فنيش في حديث إلى «البناء» استباق الأمور في ما

الطائفية والتي رفعت شعار التفكير الإيجابي والتفاول المستمر، تعمل بعكس الثقافة السائدة في العالم العربي والقائمة على الانتعامة الضيقة والتناحر، وخطتها الأساسية في تعزيز إنسانية الإنسان بمعزل عن خياراته السياسية والثقافية أو انتماءاته العرقية». ودعا إلى «تنفيذ الخطة التي وضعتها الحكومة اللبنانية بالتعاون مع المنظمات الأهلية بعد مؤتمر المانحين في الكويت، بحثت سيقدّم للبنان مليارين ومئة مليون دولار، سيكون 37 في المئة منها نصيب اللبنانيين الفقراء، و63 في المئة منها ستوزع على النازحين وباقى اللبنانيين».

مشدداً على «ضرورة أنّ تصرف الأموال من قبل المنظمات الدولية على المستفيدين وليس على الأربابيين والعاملين وأن تكون هذه المنظمات شريكة للدولة اللبنانية والمنظمات الأهلية المحلية لا أنّ تحلّ مكانها، وأن يكون عملها إنسانياً لا تجارياً».

دول الخليج تمنع ... (تتمة ص 1)

يتعلق بالمواقفة على المناقصات. وأشار إلى «أنّ حزب الله والتيار الوطني الحر وحزب الطائفاق وتيار المردة لم يوقعوا على المراسيم في مجلس الوزراء منذ أنّ حدثنا «أنّ الأولوية في جلسات مجلس الوزراء هي للبحث في آلية العمل الحكومي». لافتاً إلى «أنّ المراسيم العادية تفترض توقيع كل الوزراء في غياب رئيس الجمهورية، ضيفاً «ما يقوم به الفريق الآخر مخالف للدستور».

عون: ضرورة احترام الدستور

وفي السياق نفسه اتصل رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون بالطيريرك الماروني بإشارة الراعي ورئيس حزب الكتائب السابق أمين الورزاء ورئيس حزب القوات سمير ججعج، والتشاور في المراسيم المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية،

وبضرورة احترام الدستور بإعلانها ونشرها. وأكد عون للطيريرك الراعي بحسب ما علمت البناء» «أنه إن صدر المراسيم تتجاوز لمكون أساسي في الدولة، وللدور المسحيي ومن غير الجائز السكوت عنه». وتوجه للطيريرك بالقول: «المفروض أن تكون المدافع الأولى عن حقوق المسيحيين التي ينص عليها الدستور وأن لا تقلل بتهميش مكون أساسي وأن لا تقلل بانتهاك صلاحيات رئيس الجمهورية». كذلك دعا ججعج والجميل إلى تحمل المسؤولية أمام الشعب والتاريخ ورفض التهميش الحاصل للمسيحيين.. وعلمت «البناء» من مصادر كتابية أنّ الرئيس الجميل أكد للعماد عون «أننا حريصون على الإجماع والتوافق في مجلس الوزراء لكننا في الوقت نفسه حريصون على قضايا الناس، وأنّ التطعيل لا يجوز وأنّ وزراء حزب الكتائب سيسهلون آلية اتخاذ القرارات».

وكان لافتاً أمس تأكيد وزير الداخلية نهاد المشنوق من السراي الحكومية «أنّ لا انتخابات بينة وبين انتخاب رئيس للجمهورية ولا أحد يبيع الناس الأوهام والأحلام، هذا الأمر لن يحدث، ويجب أن يكون واضحا للجميع، الأمر الطبيعي لاستعادة النصاب الدستوري هو انتخاب رئيس للجمهورية بتوافق جميع اللبنانيين وليس فرضاً من جهة سياسية على كل الجهات السياسية».

استياء حكومي من دعم

السيرف الأيمركي المتظاهرين

في موازاة ذلك، دعت حملة «طلعت رحبتكم، إلى اعتصام ينفض في السادسة مساء السبت في مكان يعلن عنه لاحقاً إسقاط مناقصة ضم عروض النفايات. واعتبرت في مؤتمر صحافي أنّ «المناقصة وما رست عليه باطل، ولفتت إلى أنّ «وضع مجلس الوزراء يده على الصندوق البلدي المستقل يجعل المناقصات سلباً لجمال العام وكل من شارك فيها مشارك في عملية «السطو».

وأكدت الحملة أنّ «السلطة صعدت في أعمال العنف

أيّ فضيحة كبرى ... (تتمة ص 1)

واحد هو التحرك للتحرك والمواجهة للمواجهة، ويمثل درجةً القوضى في التحرك وشعاراته وخطواته بدا التحرك منظماً في قدرته على الرّجّ بأسماءه وازنة لفنانين ونجوم، وتبنّ لافت بحجمه ونوعه لمؤسسات إعلامية كبرى وانخراط متمولين يتبرعون وشركات إعلانات عالمية تتقدّم لل دعم، بما يفوق قدرة المتظلمين على بلوغه، ويصعب تصديق غفوبته، والتساؤل عن جهة أقوى وأفضل قامت بتنسيق كلّ ذلك.

– قبل تحرك الوسط وبعده فضيحتان، واحدة عنوانها أحمد الأسير والثانية عنوانها تزليم النفايات، ويمكن القول ببساطة إنّ ثمة رابطاً بين التحرك والفضيحتين، بمعزل عن حدود ما يعرف عن ذلك الذين نظموا ودعوا، خصوصاً الذي لا يعرفه أبداً الذين شاركوا وتجاوبوا بصدق مع دعوة جاذبة للاحتجاج على وضع لا يُطاق والأمل بتغيير منشود وفجروا شحنة غضب تعمل في قلوبهم وعبروا عن صدق تطلعهم إلى وطن تحكمه المؤسسات ولا يُتحكّم فيه إلا للقانون.

– الذين تحرجهم المعلومات الخطيرة التي توجد في حوزة الأسير حول من شاركه ومن حماه ومن خطط له ومن وفر له بيئة حاضنة ومن مؤّله ومن وفر له السلاح والتغطية القانونية لامتلاكه وتخزينه، يشكلون قوة كبرى وازنة في بعديها الداخلي والخارجي، ويتدخلون عبر بواباتهم الداخلية والخارجية مع كل الذين شاركوا في قيادة تحرك الوسط، ويصعب تصديق أنّ هذا محض صدافية، فقد غاب الضوء فوراً عن السؤال الذي ضجّ به الإعلام لأيام عن مخزن أسرار الأسير، وكان الإعلام المشارك بطلعت رحبتكم» غائب تقريبا عن مواكبة ملفه إلا بحدود الضرورة، وهي إعلام مقتدر لو أراد لجعل الملف قضية قضايا الناس صباحا ومساءً، يمثل ما طلعت معه الريحه حتى زكمت الأنوف. وببساطة انتهت قضية الأسير كقضية رأي عام وصار متاحا للتلاعب بالحجب والمنع والتدخل في مسار القضية، في العتمة التي تحتاجها اللقطة التي يسعى إليها المتضررون من ملاحقة المستور من الأسرار الخطيرة والمهمة والتي تشكل فضيحة أصحابها، وهي ذات صلة بدماء سقطت ولا يمكن التسامح مع الأيدي المتورّطة بسفكها.

– الذين يريدون الفتح المناقصة الخاصة بتلزم النفايات وجدوا في ضغط التحرك المرتبك ضالّاتهم، وهم يعلمون أنّ الطريق الأقصر للحل هي بإعادة ما سلموه لشركات خاصة، إلى أهله الأصليين في البلديات وحادات البلديات على مستوى الأضية والمحافظات وتمكينها من إنجاز آلية للجمع والفرز والطمر وبكلاف أقلّ حكماً مما سيمنح الشركات، فيقلّعون دورة اقتصادية تنموية في داخل بيئة المجتمع والدولة، فقادروا هذا الطريق وذهبوا إلى المحاصصة، ومدخلها السهل دائماً بالخصخصة، وتطعيمهم قنبلة دخانية كافية لحجب الأنظار اسمها حل سريع لملف النفايات تقادياً لحدوث الأسوأ في تحرك الوسط.

– تحرك يقع وسط فضيحتين وينجح في التغطية عليهما معا يستحقّ الذين خططوا له الاعتراف ببراعتهم، عسى أن يكون الفصل الأشدّ مأسوية قد انتهى ولا تحمل الأيام المقبلة فصولا لحدوث إثارة لتوظيف أشدّ تسييسا واتصالا بمفاصل البلد الخضر، أو عسى أنّ تتسنى لنا القراءة في مذكرات أحدهم يوما ما كيف حدث ذلك؟

<div>ناصر قنديل</div>

دعا الحكومة ... (تتمة ص 1)

وعلى القوى السياسية والحزبية الحريصة على مصلحة لبنان واللبنانيين التضامن معالز للتلخص من بنيتة هذا النظام الطائفي، والذهاب إلى تشريعات تمهّد لقيام نظام مدني ديمقراطي، بدءاً من سنّ قانون انتخابات عصري يحقق صحة التمثيل باعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية، وخارج القيد الطائفي، وهذا يمثل انطلاقة جديدة للارتقاء بالحقا السياسية والديمقراطية.

وأكد الحزب القومي «أنّ الحكومة الحالية تحمّل مسؤولياتها كاملة، لأنّ الظروف الذي يمرّ به لبنان دقيق وخاطر، فالتحديت لا تقتصر على الأزمات المتفاقمة على أكثر من صعيد، بل هناك تحدي الاحتلال والإرهاب، والمطلوب معالجة الأزمات الداخلية وإيجاد الحلول لها، لتحصين لبنان في وجه تحديات الإرهاب والاحتلال».

ودعا «الحكومة إلى أن تجتمع، وأن تبقي اجتماعاتها مفتوحة حتى الخروج بحلول جذرية ونهائية للأزمات القائمة، وليس استدراج القوضى، التي تبدأ من نقطة انعدام ثقة الناس بالموستات. فالمواطنون لهم مطالب محقّة ومشروعة، ويجب أن تنتهت الحكومة ومها كل القوى السياسية إلى أنّ عدم تحقيق المطالب المحقّة وعدم الوفاق عند حاجات الناس وهوهم هو، إمعان في دفع البلد نحو المجوول».

وشدد على «أنّ ما حصل في اليومين الماضيين يؤكّد أنّ الحاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات جاذبة وقرارات مسؤولة، تستجيب لصرخات المواطنين وتعالج وجعهم وتضع حدّاً لمعاناتهم، بما يقع خارج نطاقهم على كل من يحاول دفع الأوضاع في لبنان إلى مزيد من التعتيق والقوضى والأزمات».

من أين نبدأ؟ (تتمة ص 1)

لقد نزل العارز والمعلمون من أجل المطالبة بإصلاحات جزئية تتعلق بحقوقهم المكتسبة، ومع ذلك لم يصلحوا على النتيجة المرجوة نتيجة التكوين الطائفي والمصالح الطائفية داخل السلطة.

ونتيجة البنية السائدة الراهنة فإنّ الإصلاح الجذري يبدو غير واقعي على الإطلاق غير أنّ البقاء في هذا الوضع أمر غير مقبول بأي شكل من الأشكال. كلياتنا لنفقّر إلى الوحدة الأهلية وإلى قضايا جامعة، وهذا عاملان ضروريان لإنجاح أي تحرك.

وما زلت اعتقد أنّ مشكلتنا تكثير من جلّ ملف هنا وملف هناك، على رغم أنّ معالجات ملفات بعينها بات حتى أمر عسيراً. إذاً من أين نبدأ؟ من قانون انتخابات حديث يعيد إعطاء الحق للمواطن بالاختيار الصحيح. قانون يعيد إنتاج سلطة مسؤولة تحمل هم المواطنين، لا سلطة طائفية تنظر كيف تبرز مواقعها الشخصية والطائفية.

قانون انتخابات يعطي الحق لكل لبناني بان يكون مواطناً في وطن لا

عصرها في قبيلة.
قانون انتخابات يسمح بتداول السلطة على قاعدة وطنية وليس على أساس حيثية طائفية!

قانون يفسح المجال للبلديات أن تقوم بمهام تطوير وتنمية المجتمعات الداخلية والريفية بحيث لا تكون السلطة مركززة بيد شخص واحد أو زعيم واحد. يقول: أنا ربكم الأعلى!

<div>العلامة الشيخ غنابلسي</div>
متى تتفق ... (تتمة ص 1)
لكن القرار لم يات وتم إفساح المجال مرة جديدة أمام اللجنة الأمنية الفلسطينية المشتركة لتسوي الأمر سلمياً.
وتقول معلومات أن الدولة اللبنانية التي كانت متشغلة بأبحاث تظاهرات وساحة رياض الصلح إرتأت انه من غير المناسب فتح تورين كبيرين في البلد في آن واحد، لذلك نصحت بالترث والهدوء في عين الحولة. أما السلطة الفلسطينية فهي معتبة بعدم فتح اشتباك فلسطيني ببني في هذا الوقت لأكثر من سبب. وهكذا «لم تنكسر أزمة هذه المرة» على ما يقول مسؤول فلسطيني في فتح، ولكنه يضيف أنّ التكفيريين في ما يبدو قرروا تصفية قيادة فتح في المخيم، ونقل الحرب من المخيم إلى جوارده اللبناني.
والسؤال إلى متى ستظل المواجهة مع هذا المشروع مائعة، خصوصاً أنّ التكفيريين هذه المرة يبنيوا بوضوح ماذا يريدون: السيطرة على المخيم ونقل معركته إلى محيطه اللبناني.
يوسف المصري